مجتمع

المكسيك: مصرع 15 في حادثي انزلاق تربة

قضى 15 شخصاً في حادثي انزلاق تربة في وسط المكسيك، وأعلنت السلطات، الاثنين، أن الحادث الأول طاول قرية في منطقة خيلوتسينغو في ولاية مكسيكو. وقال المنسق الوطني للحماية المدنية: «انتشلنا تسع جثث وأنقذنا ثلاثة أشخاص»، ونقل 132 شخصاً إلى مراكز إيواء مؤقتة». وسبّبت أمطار غزيرة حادث انزلاق تربة طمر منزلاً في مدينة ناوكالبان، وأكدت السلطات المحلية أن ستة أشخاص من عائلة واحدة قضوا بعدما علقوا داخل المنزل. والانهيارات الأرضية شائعة في المكسيك، خصوصاً في موسم الأمطار والأعاصير. (فرانس برس)

حادث سير يخلف 10 قتلى في إيران

قضى ما لا يقل عن عشرة أشخاص وأصيب أكثر من 40، أمس الثلاثاء، في حادث سير بوسط إيران. وذكر التلفزيون الرسمي أن «حافلة ركاب متوجهة إلى مشهد (شمال شرق) من بوشهر (جنوب غرب) انقلبت في يزد. تسبب الحادث بمقتل عشرة أشخاص وإصابة 41». وتسجل الكثير من الحوادث المرورية على الطرق الإيرانية مع أكثر من 20 ألف وفاة خلال العام الأخير. في أغسطس/آب الماضي، قضى ما لا يقل عن 28 باكستانيا في حادث تعرضت له حافلتهم في وسط إيران، بينما كانوا متوجهين للمشاركة في ذكرى أربعين الإمام الحسين بالعراق. (فرانس برس)

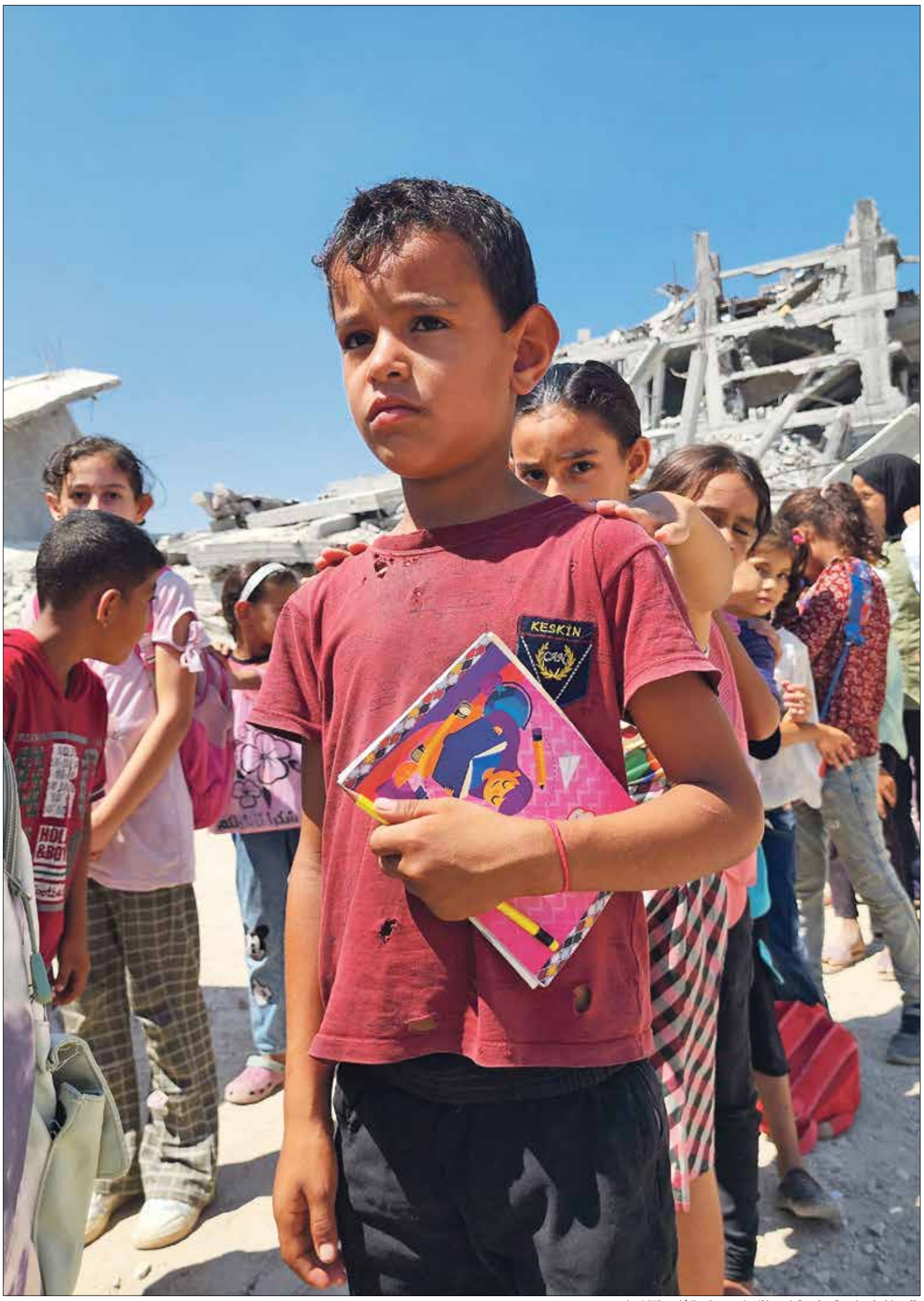

تلاميذ أمام خيمة دراسية في خانيونس (هاني الشاعر/ الأناضول)

11 ألف طالب شهيد

أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، الثلاثاء، أن أكثر من 11 ألف طالب استشهدوا، و17,772 أصيبوا بجروح في قطاع غزة والضفة الغربية منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وأوضحت الوزارة في بيان، أن «عدد الطلبة الذين استشهدوا في قطاع غزة منذ بداية العدوان وصل إلى 10,888، كما ارتفع عدد الذين أصيبوا إلى 17,224، فيما استشهد في الضفة الغربية 113 طالباً، وأصيب 548 آخرون، إضافة إلى اعتقال 429».

وأشار البيان إلى أن «529 معلماً وإدارياً استشهدوا، وأصيب 3686 بجروح في قطاع غزة والضفة الغربية، واعتقل أكثر من 129 في الضفة. كما أن 362 مدرسة حكومية وجامعة ومباني تابعة للجامعات، و65 مدرسة تابعة لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا) تعرضت للقصف والتخريب في قطاع غزة، ما أدى إلى تعرض 124 منها لأضرار بالغة، و62 للتدمير الكامل، كما تعرضت 69 مدرسة و5 جامعات في الضفة الغربية للاقتحام والتخريب، وتم استخدام 133 مدرسة حكومية مراكزَ للإيواء في قطاع غزة».

وأكدت الوزارة على أن 718 ألف طالب في قطاع غزة ما زالوا محرومين من الالتحاق بمدارسهم وجامعاتهم بسبب استمرار العدوان الإسرائيلي، فيما يعاني معظم هؤلاء الطلبة صدمات نفسية، ويواجهون ظروفاً صحية ومعيشية صعبة. وخسر طلاب غزة العام الدراسي الماضي، ولا يعرفون حتى الآن مصير العام الدراسي الجديد بسبب العدوان المتواصل.

(قنا)

القيود تثني التونسيين عن الهجرة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تسجل تدفقات المهاجرين التونسيين نحو إيطاليا تراجعاً كبيراً خلال العام الحالي بعد نزيف هجرة استمر سنوات، ونجم عنه وصول نحو 84 ألف مهاجر إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط، بعد أن قطعوا البحر في قوارب هجرة غير نظامية.

وكشفت أرقام حديثة نشرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن عدد التونسيين الواصلين إلى إيطاليا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي لم يتجاوز 5772 مهاجراً، وهو العدد الأقل منذ أربع سنوات. وبيّنت الإحصائيات أن «عدد التونسيين الواصلين إلى السواحل الإيطالية حتى 11 سبتمبر/أيلول، تراجع بنسبة 150% مقارنة بنفس الفترة من عام 2023، والتي نجح خلالها 17332 تونسيا في الوصول إلى إيطاليا».

وسجلت الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023 طفرة في أعداد المهاجرين السريين التونسيين الذين ركبوا قوارب من أجل بلوغ السواحل الإيطالية، وذلك قبل أن يأخذ الملف منعرجاً مفصلياً بمقتضى اتفاق التعاون الذي وقعته تونس مع السلطات الإيطالية في يوليو/تموز 2023. وفي ذات الشهر، وقّعت تونس مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية بعد أن أصبحت سواحلها نقطة انطلاق رئيسية يستخدمها المهاجرون من أجل الوصول إلى السواحل الأوروبية عبر البحر المتوسط. يقول الباحث في سياسات الهجرة، خالد الطبابي: «تراجع تدفقات المهاجرين التونسيين لا يعكس فتوراً في رغبة الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط بقدر ما يشي بنجاح سياسات التقييد لحركة القوارب في البحر المتوسط التي تمارسها السلطات التونسية بدعم من الاتحاد الأوروبي».

وأكّد الطبابي لـ«العربي الجديد» أن «الهجرة السرية كانت ولا تزال مشروعاً يعمل العديد من التونسيين على تحقيقه من أجل تحسين وضعهم الاجتماعي والمعيشي، غير أن تنفيذه لم يعد بالأمر السهل بسبب التشدد في منع مراكب الهجرة، ونجاح السلطات الأمنية في تفكيك العديد من الشبكات الناشطة في تنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية».

وتابع الباحث في سياسات الهجرة: «قراءة الأرقام الخاصة بالتدفقات واستتباعها باستخلاصات لا يمكن أن تتم من دون النظر في الأرقام المتعلقة بعمليات صد المهاجرين التي نفذها الحرس البحري خلال ذات الفترة، فتراجع تدفق المهاجرين التونسيين قابله تصاعد الأرقام الخاصة بصد مراكب الهجرة وإيقاف المجتازين».

ويرى الطبابي: «الاتحاد الأوروبي الذي أخفق في إنشاء مراكز إيواء للمهاجرين في سنوات 2018 و2019، نجح بعد 2023 في إنشاء مراكز اعتقال، وذلك من خلال منع المهاجرين العالقين في تونس من عبور البحر المتوسط، وسجنهم على الحدود البرية بدعم أوروبي».

وفي يوليو 2023، اعترف الاتحاد الأوروبي بتسليم معدات تكنولوجية لغرف العمليات وأنظمة الرادار المتنقّلة وكاميرات التصوير الحراري ورادارات الملاحة وأجهزة السونار إلى تونس، ومن المتوقّع تسليم المزيد من معدات المراقبة إضافة إلى المعطيات المذكورة.

وفي وثيقة رسمية لوزارة الداخلية الإيطالية في 12 ديسمبر/كانون الأول 2023، وافقت الوزارة على تخصيص مبلغ إجمالي قيمته 4,8 ملايين يورو، بغرض تدريب الحرس الوطني التونسي وتوريد مركَبَات ومواد إليه، من بينها ست وحدات بحرية مستخدمة بطول 17 متراً، إضافة إلى توفير خدمات الصيانة البحرية والدعم التقني واللوجستي.

وبموجب هذه الاتفاقية نشرت وزارة الداخلية الإيطالية على حسابها الرسمي على منصة «إكس» يوم 28 أغسطس/آب 2024، خبراً مفاده «تسليم ثلاثة زوارق دورية إلى السلطات التونسية، وذلك في إطار التعاون الإيطالي التونسي في قضايا الهجرة ومراقبة الحدود».

عمليات أمنية

تورد بيانات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية، أن السلطات التونسية كبحت منذ بداية العام الحالي 3654 محاولة هجرة سرية عبر عمليات أمنية، وذلك بعد إحباط 6169 محاولة هجرة خلال العام الماضي، في تضاعف واضح لأرقام السنوات السابقة، إذ جرى إحباط 273 محاولة هجرة سرية فقط في عام 2019.

تحقيق

نازحو غزة

اقتراب فصل الشتاء كارثة على الخيام المهترئة

مع حلول فصل الخريف، يتحسب عشرات آلاف النازحين في قطاع غزة لفصل الشتاء، فغالبيتهم يعيشون في خيام لا يمكن أن تقيهم البرد والأمطار

يعيش معظم سكان غزة في خيام مهترئة (مجدي فتحي/ Getty)

يوسف أبو وطفة

تزداد مأساة المهجرين من بيوتهم المدمرة في قطاع غزة مع اقتراب حلول فصل الشتاء والمخاوف من أمواج البحر العاتية التي بدأت تضرب خيامهم، فضلاً عن تفاقم انتشار الأمراض والأوبئة في ظل عدم الوصول إلى اتفاق ينهي حرب الإبادة الجماعية المستمرة. ويواجه النازحون أوضاعاً إنسانية غير مسبوقة في ظل عدم وجود منازل تؤويهم، وبقاء مئات الآلاف منهم في الخيام المنتشرة بالمنطقتين الغربية والوسطى من القطاع حتى مواصي مدينة رفح في أقصى الجنوب، حيث يتكدس قرابة مليوني نازح في مخيمات ومراكز إيواء بلغ عددها 543، بينما لا تضم غالبيتها خدمات إنسانية حقيقية تكفي لسد احتياجاتهم، وصولاً إلى النقص في مياه الشرب والطعام وغيرها أساسيات الحياة.

وتصاعدت الأصوات والدعوات المطالبة بإدخال الخيام وتعزيز أوضاع النازحين في القطاع على صعيد المياه والصرف الصحي والتيار الكهربائي، في حين ادت عمليات النزوح المتكررة إلى تلف شديد في الخيام التي تتخذها العائلات النازحة ملجأ لها بسبب الحرب الإسرائيلية المتواصلة للشهر الثاني عشر على التوالي، إلى جانب تدهور الأوضاع الصحية.

كما تدهورت أوضاع النازحين المتواجدين على شاطئ البحر بفعل المد والجزر الذي يطاول الخيام، علاوة على قرب دخول فصل الشتاء، والخشية من تداعيات المنخفضات الجوية، والتي عادة ما تضرب القطاع في نهاية فصل الصيف وقبيل دخول فصل الخريف، ما يزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية. وبحسب بيانات المكتب الإعلامي الحكومي فإن 74% من خيام النازحين أصبحت غير صالحة للاستخدام، كما أن نحو 100 ألف خيمة من أصل 135 ألف خيمة بحاجة إلى استبدال فوري نتيجة الاهتراء، إذ إنها مصنوعة من الخشب والنايلون والقماش، واهتراء بسبب حرارة الشمس خلال فصل الصيف.

تقول الفلسطينية رولا الحاج موسى لـ «العربي الجديد» إن «اهتراء الخيام يعتبر مصدر معاناة إضافية إلى جانب معاناة النزوح، لاسيما مع قرب حلول فصل الشتاء، وعدم توفر خيام بديلة لآلاف النازحين. الخيمة التي أتواجد بها مع عائلة زوجي المكونة من تسعة أفراد بلا غطاء، ما يجعلها معرضة للغرق حال سقوط الأمطار، إضافة إلى اهتراء سقف الخيمة بفعل الحرارة، ما يجعلها لا تقينا برد الشتاء. الخيام القريبة من البحر باتت خطرة مع تصاعد المد والجزر، والذي يجعلها عرضة للاقتلاع في أي لحظة، ويزيد من سرعة تلفها».

تضيف الحاج موسى: «حاولت البحث عن خيمة جديدة، لكن الخيام غير متوفرة، وفي حالة توفرها في الأسواق المحلية فإن المبالغ المالية التي يتم طلبها في مقابلها مرتفعة للغاية، بينما لا يوجد مصدر دخل للعائلات حالياً. تكلفة الخيمة الجديدة تتراوح بين 2500 إلى 3000 شيكل إسرائيلي، وهو مبلغ باهظ، ولا تستطيع غالبية الأسر النازحة توفيره (الدولار يساوي 3,71 شواكل إسرائيلية).

يقول الفلسطيني أحمد صيام إن «تكرار تجربة النزوح مع عائلته المكونة من 14 فرداً يعتبر أمراً غاية في الصعوبة، وقد نزحنا حتى اللحظة أكثر من 10 مرات، عدة مرات منها داخل مدينة غزة، ثم إلى مناطق الوسط، ثم إلى الجنوب، ثم إلى الوسط مرة أخرى». ويوضح صيام لـ «العربي الجديد» أن «تكرار النزوح بفعل العمليات العسكرية والقصف الإسرائيلي أدى إلى تلف جميع ممتلكاتنا التي كنا نحرص على النزوح بها، وفي مرات عدة اضطررت إلى الاستغناء عن الكثير منها، سواء لكونها لم تعد صالحة للاستخدام، أو لأنني لا أستطيع التنقل بها. فقدان أي من ممتلكات العائلات النازحة بمثابة خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها، لا سيما إن كان ذلك على صعيد الخيام أو بعض الأثاث المتعلق بالنوم كالفراش والأغطية، خصوصاً مع الارتفاع الكبير في تكلفة شراء الجديد منها، أو عدم توفره بالأساس».

ويلفت الفلسطيني صيام إلى وجود تقصير رسمي في سياق احتواء النازحين، وتوفير الاحتياجات الخاصة بهم، ما يعزز من قسوة النزوح في كل مرة، خصوصاً مع استمرار الحرب الإسرائيلية، وعدم وجود أي أفق للوصول إلى اتفاق ينهيها، كما أن «قرب حلول فصل الشتاء سيزيد المعاناة، لا سيما وأن الخيام ضعيفة للغاية، ولا تصلح للتعامل مع الأمطار وحركة الرياح، فضلاً عن تكدس آلاف النازحين في المناطق القريبة من شاطئ البحر».

ومع قرب حلول فصل الشتاء، تواجه البلديات العاملة في غزة أزمة صحية وبيئية ناتجة من تلف شبكات الصرف الصحي بفعل القصف وعمليات التجريف التي طاولت غالبية الطرق والشوارع في القطاع. وحسب بلديات شمالي القطاع، فقد دمر جيش الاحتلال 77 آلية خاصة بالبلدية، من بينها آليات جمع النفايات، إضافة إلى تدمير محطة تحلية المياه الرئيسية التي تخدم شمالي القطاع ومدينة غزة، وتدمير 57 مولد كهرباء كانت تستخدم في تشغيل الآبار والمضخات، ويتراكم نحو 60 ألف طن من النفايات في الشوارع، في حين بلغت نسبة الدمار في مدينة غزة على صعيد شبكات المياه نحو 75%، فيما تتكدس 150 ألف طن من النفايات في الشوارع، عدا عن تدمير المعدات والآليات الأساسية بنسبة 80%.

> تصاعدت الدعوات المطالبة بإدخال الخيام وتعزيز أوضاع النازحين

يبحث الفلسطيني عبد الرحمن المقيد حالياً عن أرض فارغة أو بها متسع للانتقال مع عائلته إليها من مكان إقامته الحالي على شاطئ البحر في المناطق الغربية لمدينة خانيونس، وذلك في ظل ارتفاع مياه البحر واقترابها من خيام النازحين. ويقول لـ «العربي الجديد»، إن «المد والجزر والتيارات البحرية جعلت مياه البحر تغرق الخيمة الموجودة على الشاطئ، ومع قرب انتهاء فصل الصيف نخشى من اتساع حركة التيارات البحرية لتزيد التهديدات للخيمة. استمرار البقاء على شاطئ البحر لن يكون سهلاً، وعلينا الانتقال قبل حلول فصل الشتاء، إذ لن نتحمل المنخفضات الجوية وهطول الأمطار والبرد الشديد».

مناطق غير آمنة

يطالب الآلاف من النازحين في قطاع غزة خلال الأيام الأخيرة، بالحصول على خيام جديدة بديلة عن خيامهم المدمرة، ويطالب آخرون بشوادر قماشية أو بلاستيكية لتدعيم خيامهم المهترئة التي تمزقت بفعل حرارة الصيف والرياح وتكرار القصف الإسرائيلي الذي طاول المناطق التي يصفها الاحتلال بأنها «آمنة» أو «آمنة».

إيكولوجيا

الديون البيئية

محمد احمد الفيلابي

قبل خمسة أعوام وقف معلم مادة البيئة وسط طلابه في المدرسة الريفية، ليقول لهم: «اليوم سنبدأ في سداد الديون البيئية». ولما بدت الحيرة على الوجوه، أضاف: «ما نستنشقه من هواء هو عطاء بمثابة دين بيئي علينا أن ندفع ثمنه، لن ندفعه أموالاً، فالبيئة لا تحتاج منا سوى الأفعال. اليوم يمكننا أن نبدأ فعلاً يساهم في تنقية الأجواء، وإضافة المزيد من الأكسجين إلى الجو».

وزّع قصاصات صغيرة عليهم، ومنحهم دقائق محدودة لقراءتها، وتداولها فيما بينهم، وطلب أن يختار كلٌّ منهم إحداها ليقرأها على الجميع. استهل القصاصة الأولى بتعريف الديون البيئية بأنها مجموع الآثار البيئية الناجمة عن استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة، وأنها دين مستحق للأجيال القادمة، وتحدثت القصاصة عن دور الأشجار في تلطيف الأجواء، وذكرت أن علينا استعادة غاباتنا في كل مكان، وإن كان البعض لا يرى في الغابات سوى الأشجار التي تجلب الأموال عندما تتحوّل إلى كتل خشبية، أو مساحات خصبة تصلح لزراعة المحاصيل النقدية، لكننا ندرك أنها نظام بيئي متكامل تصل التأثيرات السالبة للتعدّي عليه إلى مسافات بعيدة لا علاقة لها بالحدود السياسية والجغرافية، وأن الجمع بين زراعة الأشجار والمحاصيل، أو الإنتاج الحيواني، لا يمكنه منع التغير المناخي فحسب، بل سيخلق أيضاً مصادر للدخل، كما تورد منظمة الأغذية والزراعة الأممية «فاو».

وجاء في القصاصة الثانية أن ما تشربه من ماء نقي دين بيئي، علينا رده بالحفاظ على هذا المورد. ذلك لأن هناك علاقة وطيدة للأشجار بهطول الأمطار، وكان الأشجار الكثيفة تسأل الله أن يمدها بالمياه لتبقى حية خضراء. من هنا، فالمدن كثيفة الأشجار، وكذلك الواحات، تكون في حالة مدد لا ينقطع من الأمطار، لذا يحرص الخبراء في مجال الزراعة على استبنات الأشجار حول المزارع.

وحول دور الأشجار في دعم البيئة، ذكرت القصاصة الثالثة أن ما نستخدمه من أخشاب للبناء، أو لصناعة الأثاث، أو توفير الطاقة دين بيئي لا يمكن تسديده إلا بزراعة المزيد من الأشجار. وتحدثت القصاصة الرابعة عن الظل، والخامسة عن العطاء الإلهي المتمثل بالمناظر الخلابة، والسادسة عن أنواع الأشجار المحلية.

بعد تداول تلك القصاصات تلقّى كل مشارك ثلاث شتلات ليزرع إحداها في فناء المدرسة، والثانية في بيته، والثالثة في شارع بيته. وأعلن المعلم أن لجنة من الخبراء ستتابع نمو تلك الأشجار، وأن إدارة المدرسة تلتزم إضافة التقييم إلى نتيجة التحصيل الدراسي، لأن المدرسة ليست محض قراءة وكتابة، بل سلوك قبل كل شيء.

تُرى ماذا ستكون النتيجة لو قامت كل مدرسة، أو واحدة من بين كل مائة مدرسة بمثل هذا الفعل؟

مقاومة المضادات الحيوية تقتل مليون شخص سنوياً

يتزايد تأثير مقاومة المضادات الحيوية مع مرور الوقت (Getty)

أفادت دراسة نموذجية نُشرت، الثلاثاء، بأنّ 39 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم قد يموتون بسبب أمراض مقاومة للمضادات الحيوية خلال السنوات الـ25 المقبلة، مؤكدة أنه لا يزال من الممكن تجنب هذا السيناريو القاتم.

ومن المتوقع أن تتفاقم مقاومة المضادات الحيوية التي تُعدّ أصلاً تحدياً صحياً كبيراً، عندما تخضع البكتيريا أو مسببات أمراض أخرى لتغيرات تمنعها من الاستجابة للعلاجات المضادة للميكروبات.

وللمرة الأولى، تقدّم هذه الدراسة التي نُشرت في مجلة «ذي لانسيت» تأثير مقاومة المضادات الحيوية مع مرور الوقت وتحاول توقّع تطورها.

ومن 1990 حتى 2021، مات أكثر من مليون شخص سنوياً في مختلف أنحاء العالم بسبب مقاومة المضادات الحيوية، بحسب معدّي الدراسة. وقد درس هؤلاء 22 مسبباً للأمراض، و84 مجموعة بين مسببات أمراض وعلاجات، و1.1 ملازمة معدية لدى أشخاص من مختلف الأعمار من 204 دول ومناطق، باستخدام بيانات لأكثر من 520 مليون شخص.

وعلى مدى هذه العقود الثلاثة، انخفضت وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة، الناجمة مباشرةً عن مقاومة المضادات الحيوية بنسبة تزيد على 50%، مع تحسّن الوقاية من الأمراض ومكافحتها بين الرضّع والأطفال الصغار.

وبات علاج الأمراض أصعب عند الإصابة بها، على الرغم من أنها أقل شيوعاً لدى هؤلاء الأطفال.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت وفيات البالغين الذين تتخطى أعمارهم 70 سنة بنسبة تزيد على 80% خلال هذه الفترة، مع تسجيل تسارع في الشيخوخة السكانية وزيادة تعرض كبار السن للإصابة بالأمراض.

وخلال العقود المقبلة، ستتزايد الوفيات الناجمة عن مقاومة المضادات الحيوية. وقد يصل عدد الضحايا المباشرين إلى 1,91 مليون سنوياً في مختلف أنحاء العالم بحلول عام 2050، ما يمثل ارتفاعاً بأكثر من 67% مقارنة بعام 2021، بحسب نماذج وضعها الباحثون.

وبحلول منتصف هذا القرن، ستؤدي مقاومة المضادات الحيوية دوراً أكبر في 8,22 ملايين حالة وفاة سنوياً، بزيادة قدرها 74,5% مقارنة بعام 2021. وفي المجمل، قد تتسبب مقاومة المضادات الحيوية مباشرةً بين عامي 2025 و2050، بتسجيل أكثر من 39 مليون حالة وفاة في مختلف أنحاء العالم، وستكون مرتبطة بوفاة 169 مليون شخص، بحسب العلماء.

لكنّ السيناريوهات الأقل تشاؤماً ممكنة. فقد يمنع تحسين علاج الالتهابات وإتاحة المضادات الحيوية من تسجيل 92 مليون حالة وفاة في مختلف أنحاء العالم بين 2025 و2050، وتحديداً في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفق معدّي الدراسة.

(فرانس برس)

العراق: عام دراسي جديد رغم نقص المدارس

بغداد ـ **محمد الباسم**

ينطلق العام الدراسي الجديد في العراق في 22 سبتمبر/ أيلول، في ظل استعدادات استثنائية أعلنتها وزارة التربية بشأن المناهج، لكن لا تزال البلاد تشهد نقصاً حاداً في أعداد المدارس، بمعدل يفوق 8 آلاف مدرسة، وتفيد البيانات الرسمية بأن عدد المباني المدرسية العاملة أقل من 18 ألف مدرسة. تؤكد وزارة التربية أن هذا العام لن يشهد أي نقص في الكتب المدرسية، وأنها أكملت توزيعها على كل المدارس، على عكس السنوات الماضية التي لم يحصل فيها كثير من التلاميذ على الكتب، ما اضطر أولياء الأمور إلى شرائها أو طباعتها على حسابهم الخاص. وأكدت الوزارة أنها تغلبت على هذه المشكلة، وأن طباعة الكتب المدرسية تمت في العراق، ولم يُستعَن بالطباعة الخارجية.

يقول المتحدث باسم وزارة التربية، كريم السيد، إن «العام الدراسي الجديد سيكون عاماً استثنائياً، فقد بدأت الاستعدادات والتحضيرات في وقت مبكر، ولا يوجد أي نقص في الكتب المدرسية، بعدما اكتملت عملية الطباعة والتوزيع، وإن طباعة المناهج الدراسية هذا العام تمت داخل العراق فقط. ويوم 22 من الشهر الجاري، سيتم قرع أجراس المدارس، وقد اختار مجلس الوزراء هذا الموعد تحسباً لأي عطل أو الظروف الاستثنائية».

يضيف السيد لـ «العربي الجديد»، أن «وزارة التربية كانت قد حددت الأول من شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، موعداً لبدء العام الدراسي، لكن مجلس الوزراء اختار يوم 22 سبتمبر، حتى لا تكون الامتحانات النهائية في الأيام الحارة»، مبيناً أن «العام الجاري شهد بناء مدارس جديدة وترميم أخرى، وسيتم افتتاح ألف مدرسة جديدة حتى نهاية العام».

يتابع: «شهد العراق توقفاً دام أعواماً في عجلة بناء الأبنية المدرسية، لكن العقد الصيني والجهود والمبادرات الحكومية تتضمن 18 ألف مدرسة جديدة، وتم توزيعها وفق حاجة كل محافظة والكثافة السكانية. الوزارة عمدت إلى خطوة نوعية ولأسباب إنسانية تأسيس مدارس للأشخاص ذوي الإعاقة، مع العلم أن وزارة التربية لا علاقة لها بذوي الهمم وأنها تتعامل مع الأطفال الأسوياء، لكنها شرعت في هذا الملف».

وعلى الرغم من تأكيدات تقدم العراق في مجال بناء المدارس الجديدة وتوفير مستلزمات التلاميذ من الكتب المدرسية، تتجه شريحة من العراقيين إلى تسجيل أولادها في المدارس الأهلية المسجلة لدى وزارة التربية، في ظاهرة مكلفة مادياً، لكنها تضمن للأهالي جودة في التعليم، وعدم الوقوع في مشكلة الدوام المزدوج. وهذه الظاهرة تنتشر بين العائلات المقتدرة. ويقول مدير مدرسة الشروق الأهلية في بغداد، بهاء خالد، إن «التسجيل في المدارس الأهلية لا يعتبر رفاهية، بل هو حاجة بالنسبة لأولياء الأمور، لناحية دورات التقوية قبل بدء العام الدراسي، بالإضافة إلى وجبات الطعام التي تقدم للتلاميذ في بعض المدارس، ناهيك عن أن غالبية المدرسين في هذه المدارس هم من المتقاعدين الذين لديهم خبرة طويلة في التعامل مع التلاميذ والمناهج». يضيف خالد في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن «المبالغ المالية التي تمنح للمدارس الأهلية تتراوح ما بين 800 دولار وصولاً إلى 1400 دولار للعام الدراسي الكامل، وهو يشمل الزي المدرسي، وهذا لا يعني أن المدارس الحكومية تراجعت في تقديم تعليم جيد للطلاب، لكن في المدارس الأهلية هناك تركيز على التلاميذ أكثر». ويلفت إلى أنّ «المدارس الحكومية تحقق سنوياً معدلات نجاح عالية، ونجاحات كبيرة، وأن المدارس الأهلية تسعى إلى منح التلاميذ معدلات عالية لقبولهم في كليات علمية رصينة، وأن الفارق هو في دورات التقوية التي تمنحها المدارس الأهلية، فضلاً عن التركيز في تدريس المناهج».

> شهد العراق توقفاً دام عقوداً في عجلة إنشاء الأبنية المدرسية

من جهته، يشير المشرف التربوي حازم الشمري، إلى أنّ «العراق يشهد تطوراً وتقدماً في بناء المدارس وتحسين الواقع التربوي، مع تراجع في تعنيف الطلبة، فقد كان سائداً خلال العقود الماضية ضرب الأطفال في إطار تربيتهم كما يجري في المنازل، لكن هذه الظاهرة تراجعت كثيراً». ويقول لـ «العربي الجديد» إن «المناهج الدراسية بحاجة إلى تطوير وتحديث بما ينسجم مع التقدم العلمي الحاصل في العالم».

ويلفت إلى أن «الأزمات في العراق لم تعالج بالكامل، بما فيها أزمة الكتب المدرسية، لأنها بحاجة إلى مزيد من العمل الحكومي الجاد، بالإضافة إلى دعم تجربة الدراسة الإلكترونية عبر الأجهزة الحديثة» مؤكداً أن «وزارة التربية لا بد أن تكون بعيدة عن التأثيرات الحزبية، لأنها وزارة للطلبة والأجيال الجديدة، وألا تتأثر بأي مشكلات سياسية».

المناهج الدراسية في حاجة إلى تحديث (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

كارثة صحية بسبب منع تعليم الأفغانيات

> ينعكس واقع منع حكومة حركة «طالبان» الفتيات من الذهاب إلى الجامعات على عدم توفر الكادر النسائي من الممرضات والطبيبات

كابول ـ **صبغة الله صابر**

بالتزامن مع إصرار حكومة حركة «طالبان» في أفغانستان على منع الفتيات من الذهاب إلى المدارس والجامعات، تفيد تقارير بأن مشكلات كثيرة ظهرت في الآونة الأخيرة في مجال الرعاية الصحية الخاصة بالنساء والأطفال، أبرزها وأكثرها عمقاً شحّ الكوادر الطبية النسائية، خاصة في المناطق النائية. ويتوقع أن تتفاقم المشكلة في الأشهر القادمة لأن الجامعات لم تخرّج كوادر طبية نسائية سواء طبيبات أو ممرضات، وبات المواطنون يدفعون الثمن، خاصة النساء والأطفال. وليس عدم وجود كوادر طبية نسائية المشكلة الوحيدة، رغم أنها الأكثر تعقيداً، إذ يُضاف إليها شحّ الميزانية. إذ ت أغلق مستشفى شهير متخصص في علاج النساء بولاية بدخشان (شمال) بسبب عدم وجود ميزانية كافية. وكانت منظمة الصحة العالمية تموّل هذا المستشفى الذي قدم خدمات مميزة طوال سنوات قبل أن يعلن قرار إغلاق أبوابه فجأة بسبب فقدان الميزانية، ما خيّب آمال سكان ولاية بدخشان خاصة النساء.

تقول رقية إنعام، إحدى النساء الحوامل في ولاية بدخشان، لـ «العربي الجديد»: «كنت أنتظر وقت وضع طفل في هذا المستشفى بعدما سبق أن أنجبت طفلين فيه، واستفدت من تقديمه خدمات جيدة مجاناً وتوفيره كل مستلزمات النظافة، لذا كان خبر إغلاقه مخيباً جداً. يعمل زوجي سائقاً ينقل الناس من مديرية بهارك إلى مركز الولاية مدينة فيض آباد، ووضعنا متردي في ظل الغلاء المستشري، ومن ثم لا يمكن أن نذهب إلى مستشفيات خاصة، وباقي المستشفيات الحكومية تقدم خدمات متدنية. كنت أتوقع أن أضع طفلي في هذا المستشفى، لكن إغلاقه شكل لي ولنساء أخريات أعرفهن صدمة».

ويقول الزعيم القبلي في ولاية بدخشان، أمير الله عباد، لـ «العربي الجديد» إن «الوضع الصحي في المديريات كان هشاً منذ القدم لكنه يتدهور الآن حتى في المدن الرئيسية، ومن أبرز الأسباب عدم اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي بقضية الميزانية، وشحّ الكادر الطبي النسائي، والمشكلات تتفاقم لأن الحكومة لا تبدي أي اهتمام، علماً أنه من المعروف أن الرجال لا يعملون في الجانب الصحي النسائي. وفي ظل عدم تخرّج الفتيات من الجامعات يزداد الاحتياج كل سنة، ويقل عدد الطبيبات خصوصاً أن كثيرات خرجن من البلاد، وتسعى أخريات لفعل ذلك».

يضيف: «واضح أيضاً أن اهتمام المؤسسات الدولية لا يتجه نحو أفغانستان، وإغلاق المستشفى النسائي في ولاية بدخشان من قبل منظمة الصحة الدولية خير مثال على ذلك، وهو ما تأثر أيضاً بسياسات طالبان التي توجه ضربات كبيرة إلى قطاع الصحة».

والعام الماضي أعلنت الأمم المتحدة أن أفغانستان تعتبر من بين الدول التي يموت فيها عدد كبير من الأطفال عند الولادة بسبب عدم وجود رعاية صحية مناسبة، مشيرة إلى أن السبب الرئيسي وراء الوفيات هو عدم الحصول على رعاية صحية خلال الحمل أو عند الولادة وحتى بعدها، كما أن النساء والأمهات يواجهن مشكلات صحية وخسائر في الأرواح. وطالبت الأمم المتحدة كل الأطراف بأن تعمل معها لتغيير الوضع الصحي للمرأة الأفغانية من أجل تحسين الحالة السائدة.

وتقول المتخصصة في الأمراض النسائية، الطبيبة شغوفة كبيري، من مدينة جلال آباد، لـ «العربي الجديد»: «عدد الأطفال الذين يموتون عند الولادة قد يكون أكبر مما تذكره المؤسسات الدولية، خاصة أن هذه المؤسسات لا توجد في المناطق النائية حيث يتوفى عدد أكبر من الأطفال، والسبب في معظم الحالات عدم وجود الرعاية الصحية والكوادر الطبية. ونحن لا نلوم المؤسسات الدولية ولا نحمّلها المسؤولية الكاملة، بل الحكومة الأفغانية التي تمنع سلوك الأمور المسار الطبيعي ما يزيد المشكلات والأمور سوءاً».

تتابع أنه «حتى لو فعلت المؤسسات الدولية كل ما تريده حالياً فهي لن تجلب طبيبات وممرضات من خارج أفغانستان، لذا يجب أن تسمح حكومة طالبان بتعليم البنات كي تخرّج الجامعات طبيبات وممرضات. المشكلة الأساسية في مجال الرعاية الصحية الخاصة بالنساء ليست قلّة الدواء والاحتياجات اللوجستية فحسب، علماً أنها موجودة وحقيقية فعلاً، لكن حجمها ليس بحجم شحّ الكادر الطبي. وتشرح أنّ «العيادات الخاصة والمستشفيات الحكومية تواجه مشكلات كبيرة، من بينها عدم العثور على طبيبات وممرضات، أما في السابق، فكانت طوابير من النساء تقف أمام العيادات والمستشفيات لدى إعلان توظيف كوادر جديدة لأن الجامعات كانت تخرّج الكوادر، والحقيقة أنه عندما تكون الجامعات والمدارس مغلقة في وجه البنات، يجب أن نتوقع هذه المشكلات وأكبر منها أيضاً».

> مهمات الرجال محدودة في الرعاية الصحية بالنساء في أفغانستان

شح الكادر الطبي النسائي مشكلة كبيرة في أفغانستان (Getty)